اللغة مفهوماً واستعمالاً*

كتبه د. الحاج صالح

تعريب د. محمد عبد العظيم

لفظة "لغة" هي مقابل "langue" و"language" في الاستعمال الحديث. ولكنها لم تكن قط مستعملة لهذا المفهوم في أقدم النصوص العربية. فالنص القرآني لم تظهر فيه قط كلمة "لغة" ولم يستعمل إلا كلمة لسان للتعبير عن مفهوم "langue" "بلسان عربي مبين"[1] "وما أنزلنا من رسول إلا بلسان قومه"[2]. ويبدو حسب ج. فوك ونولداك أن هذه اللفظة لا توجد كذلك في النصوص الشعرية القديمة[3]، غير أننا لا نستطيع أن نجزم بذلك ما دمنا لا نمتلك دراسة معجمية إحصائية شاملة وضافية لكل النصوص الشعرية القديمة التي وصلت إلينا.

ويبدو أن كلمة "لغة" لم تكتسب مفهوم "langue" ولهجة " parler " إلا في القرن 2هـ/8م. وقبل هذا التاريخ كانت هذه الكلمة تعبر عن معنى خاص جداً هو كيفية تحقق عناصر اللغة عند مجموعة إثنية أو قبلية أو منطقة جغرافية. ومن هنا جاءها معنى الاستعمال الخاص أو الشاذ الذي ظهر عند سيبويه – ت 180هـ/795م، ومن المفيد أن نؤكد أن كلمة لغة لا تعني عند هذا الكاتب ومعاصريه مجموع الاستعمالات اللغوية الخاصة عند مجموعة إثنية أي بعبارة أخرى "لهجة" وإنما مجرد استعمال محلي خاص. وهي تعني كذلك في العبارات المتداولة "لغة

---

* دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الجديدة مج 5 صص 809... 812.

[1] القرآن سورة الشعراء الآية 195.

[2] سورة ابراهيم الآية 4.

[3] عربية، الترجمة الفرنسية 195.

أهل الحجاز"[1] و"لغة هذيل"[2] الطريقةَ الخاصةَ التي عامل بها الحجازيون الأداة "ما" معاملة الفعل "ليس" والتي اشتق بها الهذليون الجمع من الأسماء التي من نوع "جوزة" على صيغة جوزات.

ويبدو مفهوم "الاستعمال الخاص" أو "الاستعمال المحلي الخاص" في استعمال النحاة والمعجميين العرب لمثنى أو جمع كلمة "لغة" في عبارات من نوع "ما معديكرب ففيه لغات"[3]. ولقد اعتُبر هذا الاستعمال دائماً من قبل الذين لا يوجد في كلامهم انحرافاً، وغالباً خطأ. وليس غريباً أن تكون كلمة "لغة" مشتقة من جذر " ل – غــ و" الذي يعني أولاً وبدقة مفهوم العدول عن نوع من أنماط التعبير. ومن هنا جاء المعنى الجلي لكلمة أخرى هي أخت لها في الاشتقاق وهي "لغو". ومن هنا أيضاً تحول معناها إلى المعنى حتى إن كان الشكل قويماً، بمعنى "السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره ولا يحصل منه فائدة ولا نفع"[4]. وهو ما يؤكده أيضاً الباحث واللغوي العظيم ابن الأعرابي بقوله: "واللغة أخذت من هذا، لأن هؤلاء تكلموا بكلام مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين"[5].

وكلمة "لحن" التي لها هي الأخرى عند قدماء النحاة معنى الاستعمال النحوي الخاطىء ترادف في النصوص التي جمعها دارسو اللغة من أفواه البدو كلمة "لغة". هذا المفهوم أخذه تلامذة أبي عمرو بن العلاء عن أحد مخبريهم هو أبو مهدية "ليس هذا من لحني ولا من لحن قومي"[6]. وكان القالي في أماليه في غاية الوضوح حين قال: "لحن تعني أيضاً "لغة" عند الأصمعي وأبي زيد وبهذا المفهوم ذاته يؤول قول الخليفة عمر "تعلموا اللحن كما تتعلمون

---

[1] الكتاب 1 صص 28, 36, 187.

[2] الكتاب 2 ص 191.

[3] الكتاب 2 ص 50.

[4] اللسان، مادة: لغا.

[5] نفس المصدر.

[6] القالي 3, 39، نقله الزجاجي في مجالس العلماء/3.

القرآن "[1]. ويستعمل ابن أبي داود صاحب كتاب المصاحف (ت 316هـ/929م) كلمة لحن بالمعنى ذاته في العنوان "اختلاف ألحان العرب في المصاحف". ويؤكد في بداية هذا الكتاب أن "الألحان هي اللغات". ونشير بخصوص هذا الأمر إلى التحليل القيم الذي خصصه ج. فوك لكلمة "لحن" في ملحق عربية دون الإشارة إلى خصوصيات بعينها في القول التالي "كلموا بكلامهم وجاء القرآن بلغتهم"[2]. وهو مفهوم يستخلص كذلك من عبارات وردت في الكتاب من نوع "في جميع لغات العرب"[3]. و"من كان النصب في لغته"[4] و"إلا من لا يؤخذ بلغته"[5].

لقد شكلت هذه الاستعمالات الخاصة طرق الإنجاز اللغوية الشاذة لعناصر اللغة العربية المادة الأساسية التي اعتمد عليها النحاة في تحاليلهم ودراساتهم الكبرى التي أجروها على الميدان في القرنين 2 و3هـ/8 و9م خاصة. إن كلمة "نحو" التي انتهت إلى التعبير عن معنى "grammaire" والتي ستقابل كلمة "لغة"، بمعنى المادة اللغوية المأخوذة من أفواه المتكلمين العرب كانت هي نفسها تعني في البداية ضرباً من التعبير "هذا النحو من الكلام"[6]. وكان النحاة هم الذين يبحثون عن الأنحاء أو النحو بمعنى جمع "النحو"[7]، وهي أنماط التعبير التي سمعت من الناطقين بالعربية، لكي تجري معالجتها بدقة واستخراج القواعد منها. غير أنه من الجلي أن معنى النحو في هذه الاستعمالات لا يتضمن معنى التحريف الذي عبرت عنه كلمتا "لغة" و"لحن" بوضوح لكي ينتهي في القرن 3هـ/10م إلى معنى الخطأ.

وبتطبيقها على الملفوظ تبدو "لغات العرب" من حيث هي استعمالات "حرة" نقيض

---

[1] نفس المصدر، 5/1.

[2] الكتاب 166/1-167.

[3] الكتاب 110/1.

[4] الكتاب 263/1.

[5] الكتاب 264/1.

[6] الكتاب 491/1.

[7] الكتاب 481/2.

الاستعمالات الخاصة المشروطة التي تفرضها قوانين النطق المشترك الفيزيولوجية وهو ما يسمى بـــ "البدل" الذي تفرضه الضرورة[1] أو نظام اللغة: إن المسألة حينئذ مسألة صنعة أي معالجة شكلية لعنصر من عناصر اللغة[2] ومن حيث هي رواية شفوية لنص سابق الوجود محفوظ – القرآن والشعر بصفة استثنائية – فإن هذه الاستعمالات سواء كانت لغاتٍ أو أبدالاً تسمى عند النحاة والمختصين في وجوه القراءات أو الأداء[3].

وتقابل اللغة كذلك بـــ "اللغة" التي تعني عند النحاة الأوائل انحرافاً في نطق بعض الأصوات – لا في نطق الغين خاصة كما يعتقد غالباً[4]، ولكنه انحراف فردي لا جماعي ولقد كان من الصعب أحياناً التمييز منذ الوهلة الأولى بين الانحراف الجهوي والانحراف الشخصي الصرف كما يبين ذلك من النص الوارد في كتاب العين "سمعناه فلا ندري ألغة هو أم لثغة"[5].

إن موقف النحاة والمعجميين العرب من "اللغات" لم يفهم دائماً من قبل الكتاب المعاصرين. فالقاعدة – كما يفهمها اللساني "كوزير" وطرق التعبير على حد عبارة اللساني "قانيونان" – هي فعلاً عندهم نتيجة اختيار ولكنه اختيار فصحاء العرب أنفسهم. وإن كان هذا الاختيار صادراً من أغلب الناطقين باللغة، يتحدث سيبويه عن "قول العامة" و"قول عامة الناس" و "قول عامة العرب" و "قول العرب كلهم"[6]. أما ابن جني فيستعمل عبارة "لغة الكافة"[7]. وقد يكون هذا الاختلاف في الاستعمال سبب خطأ: فكل لغة كانت تمثل حينئذ قاعدة برأسها. وكل اللغات حسب ابن جني يمكن أن تعد حجة. وإذا تساوت لغتان مختلفتان في مدى الانتشار وتطابقتا في

---

[1] انظر سر صناعة الإعراب – ابن جني، 78/1.

[2] الخصائص 371/1.

[3] تأويل ص 3.

[4] انظر مثلاً:الجاحظ، البيان 34/1.

[5] نفس المصدر، 128.

[6] الكتاب 1, 228 و 2, 263 – 293 و 1, 477.

[7] الخصائص 13/2.

القياس – يتحدث ابن جني حينئذ عن قياسين ونظامين مختلفين – فلا مجال لتفضيل إحداهما على حساب الأخرى[1]. ولا بد أيضاً من تسجيل الأهمية القصوى التي يدعو سيبويه، على غرار أهم أساتذته وأتباعه، إلى إيلائها للسماع للمشهود له منه خاصة ولأن لا يقبلوا من النماذج التي يسردها سيبويه إلا ما قَبِله فصحاء العرب وأن يعاملوها بنفس ما عاملوها به "استحسن من هذا ما استحسنه العرب وأجراه كما أجروه"[2]. ويقول ابن جني "والسماع يلغي القياس"[3] وذلك يفترض، كما يصرح بذلك هذا الكاتب، أن قد "يعارض السماع القياس"[4]. وفعلاً فإن مقياس التقعيد الوحيد الذي اعتمده العلماء العرب هو أقصى انتشار الاستعمال في مجال العربية: قول عامة العرب المذكور آنفاً ومقياس التواصل والتفاهم الأكثر انتشاراً. إنه هو الذي يحدد درجة الفصاحة في الحكم على اللغات وكتاب سيبويه مملوء بمثل هذه الأحكام: "هذا عربي كثير" و "هذا أكثر" و "أكثر وأعرف"[5]. وإذا وضعت لغتان أو أكثر في مجال التفاضل فإن بعضها يوصف بأنه عربي "حسن" أو "جيد" والآخر بـــ "الأحسن" أو "الأجود" أو "قبيح" أو "رديء"، وهذا أيضاً ليس حُكماً معياريّاً بل يستند إلى مقياس القابلية من قبل متكلمي اللغة وحدهم وإلى مدى الاطراد في الاستعمال – انظر عبارتي "عربي جيد كثير" و"الأصل الأكثر"[6]. ويحدد مدى اطراد لغة من اللغات بحسب السلم التالي[7]:

---

[1] الخصائص 10/2.

[2] الكتاب 252/1.

[3] المنصف 240/1.

[4] الخصائص 117/1.

[5] الكتاب 27/1-74-78-258...

[6] الكتاب 27/1-60.

[7] لقد اعتمد في ضبط هذا السلم على قول ابن هشام "اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل فالعشرون بالنسبة إلى الثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالبها والثلاثة قليل والواحد نادر. فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك. أورده السيوطي في المزهر "المعرّب".

- المطرد: تام التطابق والاطراد أو عام 100%
- الغالب: شبه عام 86%
- الكثير: منتشر أو متداول 65%
- القليل: قليل الانتشار أو قليل التداول 13%
- النادر عزيز الوجود أو شاذ 4%.

والملاحظ أن هذا السلم يطبق كذلك على مدى اطراد عنصر لغوي أو صيغة لغوية عند فئة بعينها[1].

وخلافاً للنحو، فإن ما يفهم من لفظة "لغة" هو مادة اللغة ذاتها أي ما لم يكن منها "على عكس قواعد النحو"، موضوعاً على مثال سابق أو "منبهاً" إليه أو مستنتجاً اعتماداً على تلك القواعد وحدها.

إن الأمر قبل كل شيء أمر سماعي أي مجرد ملاحظة. فمجمل ما تلفظ بهم متكلمو العربية يشكل "اللغة" واعتبرت عملية جمع مجموع كل اللغات التي تم سماعها وبالنظر إليها على أنها جملة من الوحدات تشكل اللغة المعجم في مقابل النحو، وفيه تحشر كما يتطلب الأمر لا الوحدات المعجمية المستعملة فعلاً وحدها وكما تبدو من خلال استعمالاتها المحلية المختلفة. ولكن كذلك العبارات الجاهزة أي الأمثال بمفهوم "القوالب الجاهزة" أو "الأشكال المنتشرة كثيراً". إن أول كتب الأمثال التي تناهت إلينا هي كتب قوالب أمثال لا مجرد كتب حكم وكلام مأثور[2].

[1] انظر في هذا المضمار المقابلة بين المطرد في الاستعمال والمطرد في القياس في الخصائص 696/1 وما تلاها وكذلك الحاج صالح: الألسنية العربية والألسنية العامة.

[2] انظر مثلاً كتاب الفاخر للمفضل بن سلامة – القاهرة 1960.

لقد وضح ابن جني* عدم قبول مبدأ "التنبيه" في اللغة باعتبارها نظاماً قائماً أو من حيث هي وحدات لفظية في نظام أشكال هو نظام النحو بقوله: "لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين، أحدهما ما لابد من تقبله كهيئة، لا بوصية فيه ولا تنبيه عليه نحو حجر ودار. وما تقدم منه وجدوه يتدارك بالقياس[1]. فحجر يمكن إعادتها إلى جذر (ح ج ر) وإلى صيغة "حجر". ولكن تركيب هذه الوحدات لتدل على معنى "حجر" هو مسألة سماع ليس لنا إلا أن نحفظه، وكذا علينا أن نؤول قول ابن فارس (ت 385هـ /1004م) "اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه نحن الآن"[2].

إنّ اللغة باعتبارها أساساً إنجازاً جهويّاً خاصّاً أو معطىً لغويّاً تنتهي إلى مفهوم مجموعة إثنية مّا بكماله وحتى إلى الترادف مع كلمة "لسان" التي تقابل "langue" و"language". وهذا الترادف كان مجهولاً تماماً من قبل النحاة العرب من الأوائل حتى سيبويه وإلى عصره وظهر باحتشام في نهاية القرن 2هـ/8م[3].

ومن المحتمل أن يكون هذا الاستعمال لم يعرف إلا عند انتشار علم الكلام وسيطرته. فالجاحظ يستعمل كلمة "لغة" على أنها طريقة في القول ولكن يمدها لتشمل ملفوظ مجموعة إثنية بكامله[4]. ومع ذلك فإن مفهوم الاستعمال المحلي لعنصر أو وحدة لغوية قد استمر إلى زمن متأخر جدّاً.

لقد شهد "علم اللغات" الذي تحول إلى "علم اللغة" أو "علم المادة اللغوية" تطوراً خطيراً

---

* اللفظية أخذناها من ابن جني ويقصد بها اللفظ المشار إليه بعينه في مجال الاشتقاق أي ما لا يكتفي فيه بالمثال "المعرّب".

[1] الخصائص 42/2.

[2] الصاحبي 33/2.

[3] انظر رسالة الإمام الشافعي، حيث لم يستعمل كلمة "لغة" بمعنى "لسان" إلا مرة واحدة في الصفحة 564 واستعمل "لسان" في كل ما عداها.

[4] البيان 161/1-162 والحيوان 299/5.

عقب الدراسات (عمليات الجمع) التي أجراها مؤسسه أبو عمرو بن العلاء (154هـ/770م) نفسه أي عندما قام أتباعه الأوائل مثل الأصمعي (ت 213هـ/828م) والكوفيين: المفضل الضبي وابن عربي وأبي عمرو الشيباني الخ... برحلات طويلة عبر شبه الجزيرة العربية. لقد أنتج هذا المجهود الجبار الذي بذل في جَمْع الظواهر وتصنيفها وتواصل إلى العهد الذي انتهت فيه الفصاحة تماماً في أواخر القرن 4هـ/10م، دراسات ضافية ودقيقة للغات القبائل والأمثال والنوادر وأسماء المواضع ومعجم النبات والحيوان والأعلام وأنواع الأفعال والمصادر ومجال استعمال الصيغ... الخ[1].

ويضاف إلى ذلك مختلف القراءات التي أخذت عن أشخاص لم يكونوا إلا التابعين وتابعيهم وتصنيفها. إنّ المعجمية العربية التي ظهرت في القرون التالية ظهرت في القرون التالية بكمالها قد قامت على أساس من هذه الدراسات.

لقد كانت اللغة باعتبارها جملة من المعطيات، عند النحاة القدامى وكذلك عند الفلاسفة، تعد نتاج "وضع" بل إن قواعد النحو ذاتها منه، لأنها تختلف من لغة إلى أخرى[2]. وخاصة لأنها وليدة قواعد سابقة عنها، بل هي مقاييس مستنبطة من استقراء كلام العربية[3]. إنّ الفرق كما قد تبين يكمن في أن اللغة هي في هذا الكم من الوحدات اللغوية التي لا يمكن إعادتها إلى أصل واحد. ويقول "رضي الدين الاستراباذي" والمقصود من وضع اللفظ جعله أولاً لمعنىً من المعاني"[4]. إنّ كل ما لم يوضع علامة على شيء هو خارج اللغة أي خارج "الوضع" ولنا من الأمثلة على ذلك متتابعات مثل "شص – كك – قح... لم يحتفظ بها واضع اللغة بسبب تنافر حروفها[5]. فاللغة بهذا المنظور هي اصطلاح أو تواضع اجتماعي. ولكن يوضع اللفظان أيضاً

---

[1] انظر في هذا الشأن المعجم العربي – نصار – القاهرة 1956.

[2] المزهر 48/1.

[3] التكملة 1.

[4] شرح الكافية 3/1.

[5] الخصائص 54/1.

موضع التقابل إذ تعتبر اللغة دائماً وضعاً أوليّاً، على حين يمكن للاصطلاح أن يكون تجديداً أو تطويراً تقنيّاً[1] وهو ما ولَّد ثنائيات من نوع أصل الوضع أوامر اللغة/ الاصطلاح ووضع اللغة / وضع ثان[2]. وفي هذا الإطار أيضاً تجري مقابلة "وضع اللغة" باعتبارها تنظيماً وتقعيداً وليد التواضع الاجتماعي بـــ "وضع اللغة" الذي هو تنظيم الملفوظ واختياره من قبل المتكلم نفسه[3].

وكان الوضع يمثل بالنسبة إلى أغلب المعتزلة مجرد مواضعة بشرية وكان بالنسبة إلى غيرهم من المفكرين مواضعة إلهية أو على الأقل إلهاماً أو توقيفاً[4]. ولكن يبدو أنّ هذين الموقفين كان قد تم الحسم بشأنهما عند اللغويين والفلاسفة العرب. فالأشعري (ت 324هـــ /936م) الذي إليه ينسب مفهوم التوقيف الإلهي كان له موقف متذبذب إذا نظرنا إليه من خلال موقف أتباعه غير الجازم، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى إمام الحرمين وإلى الغزالي[5]. ونفس الموقف نجده أيضاً عند نحاة المعتزلة: أبي علي الفارسي وابن جني (الذي ينسب إلى تلميذ سيبويه أبي الحسن الأخفش نفس الموقف الحذر)[6].

وأطرف مما تقدم تلك المسألة التي أثارها المعتزلة في منتصف القرن 3هـــ/9م مسألة الاعتباطية الكاملة في علاقة العلامة اللغوية بمدلولها في مقابل منتهى ثبات اللغة. هذان الموقفان المتقابلان كان قد جسد أولهما أبو الحسن الصالي وثانيهما عباد ابن سليمان الصيرمي في حدود سنة 250 هـــ/845م. وكانت حجة عباد "أنه لو لم تحصل مناسبة مخصوصة بين الألفاظ المعينة والمعاني المعينة لزم أن يكون تخصيص كل واحد منها بمسماه ترجيحاً للممكن

---

[1] البيان 139/1-140.

[2] شرح الكافية 126/2 ودلائل الإعجاز، 24-193-308 والفارابي: كتاب الحروفلا، 148.

[3] دلائل الإعجاز، 81-79-69-64.

[4] انظر المزهر 1/8-28 ولوشال في أربكا 10-11 أهل الكلام حسب النحاة العرب.

[5] المزهر 20/1.

[6] الخصائص 41/1.

من غير مرجّح وهو محال"[1]. ولم يتبع بقية المعتزلة رأي عبّاد إذ يقول القاضي عبد الجبار (ت415 هـ/1025م) "وبعد فليس بين العبارة وبين ذلك المعنى من التعلق ما يوجب ألا توجد إلا معه"[2]. أما الصالحي فإنه يرى أنّ مثل هذه الاعتباطية لا حدود لها ما دامت ممكنة و"وزعم أنه جائز أن يسمي الله سبحانه نفسه جاهلاً ميتاً ويسمي نفسه إنساناً وحماراً واللغة على ما هي عليه اليوم"[3]. وكان لا بد من التقريب بعد زمن بين الموقفين إذ يقول القاضي عبد الجبار "فأما الذي يتعلق بالمواضعة فقد كان يصح فيه أن تقع المواضعة فيه على غير الطريقة التي وقعت عليها. لكنّ المواضعة إذا استقرت فيه على طريقة صار بمنزلة ما لا يصح إلا كذلك"[4]. وينقل ابن سيده، في نفس العصر تلك العبارة التي تعتمد الثنائية وتلخص كما ينبغي عملية التوفيق بين الطرفين: "إنّ اللغة اضطرارية وإن كانت موضوعات ألفاظها اختيارية"[5].

إنّ عبارة "علم اللغة" أو "علوم اللغة" التي تقابل "علم النحو" أو "علم العربية" كانت دائماً تعني المعجمية وبمعنى أدق علم "المادة اللغوية"[6]. وعرّف ابن خلدون علم اللغة بقوله: "هذا العلم هو بيان الموضوعات اللغوية". وهو علم يقحمه مع علم النحو و"علم البيان" ضمن علوم اللسان.

إلى جانب هذه العبارة نجد عبارة ثانية هي "فقه اللغة" التي استعملت مرادفة "لعلم اللغة" ولكن يبدو أنها فرع مخصوص منه يدرس الفروق والدقائق الدلالية التي يميز بين الوحدات

---

[1] أنظر مقالات الأشعري 186/2 و250/1.

[2] أورده الرازي في التفسير 22/1.

[3] المقالات 136/2.

[4] المغني 191/16.

[5] المخصص 3/1.

[6] انظر الإيضاح 4/1 والمزهر...

المعجمية[1].

لقد حدا الاستعمال المكثف لكلمة "لغة" بمعنى "langue" في عصرنا هذا ببعض معاصرينا إلى محاولة التعبير بـــ "علم اللغة" عن مفهوم "اللسانيات" (الحديث Linguistique). وهو ما لا يمكن أن يكون دون عيب ما دام هذا الدال كان وما زال يحمل معنى المعجمية. وهناك تسمية أخرى للدلالة على هذا المفهوم هي "علم اللسان" ويختزل في "اللسانيات" التي يستعملها الفارابي في مؤلفاته وخاصة في إحصاء العلوم حيث يشير بجلاء إلى إمكان تأسيس لسانيات عامة تتسع لدراسة كل اللغات لا لغة خاصة[2].

[1] انظر كتاب ابن فارس آنف الذكر وفقه اللغة للثعالبي والمخصص لابن سيده وتعريفات ابن خلدون في المقدمة 1060/1.

[2] إحصاء العلوم 8-13-21.